مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 22 / العدد: 02 / السنة: 2023 ص ص:96-113

إعادة تشكيل النظام الدولي: مؤشرات واتجاهات.

Reshaping the International System: Indicators & Trends.

جمال بن مرار

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)، d.benmerar@univ-dbkm.dz

مختبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات.

تاريخ الاستلام: 2022/04/15 **تاريخ القبول:** 2023/04/19 **تاريخ النشر:** 2023/06/16

ملخص:

تهدف الدراسة إلى فهم التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد من خلال المؤشرات والاتجاهات في مرحلة معينة، والتي شهدت عدة أزمات وصراعات، وتبرز أهمية الدراسة كونها تبحث في تفاعلات الفاعلين الدوليين في بيئة النظام الدولي، وصولاً إلى متغيرات أبعاد وملامح مرحلة جديدة اعتمدت الدراسة على مستويات البحث العلمي والاقتراب النسق الدولي الذي يعتمد على تفسير لطبيعة النظام الدولي وعدد الفاعلين وعلاقة التفاعل، قد تعكس درجة الاستقرار أو احتمالات الحرب أو الصراعات في ظل توظيف الفاعلين للقوة في العلاقات الدولية، التي أدت إلى تراجعت الأحادية القطبية لتهيئة الساحة الدولية لبروز نظام متعدد الأقطاب الذي يساهم في استقرار النظام العالمي بشكل كبير.

كلمات مفتاحية: النظام الدولي؛ المؤشرات؛ الاتجاهات؛ التغير؛ التعددية القطبية؛

Abstract:

The The study aims to understand the changes taking place in international relations to reshape the new international system through indicators and trends at a certain stage, which witnessed several crises and conflicts. The study on the levels of scientific research and the approach of the international system, which depends on an explanation of the nature of the international system, the number of actors and the relationship of interaction, may reflect the degree of stability of the possibilities of war or conflicts in light of the actors' use of force in international relations, which led to the decline of unipolarity to prepare the international arena for the emergence of a multi-system Poles, which contributes to the stability of the global system significantly.

Keywords: International System; Indications; Directione; Change; Multipolar;

مقدمة:

شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين تحولات شكلت كلُ منها انتقالا من نظام دولي إلى نظام آخر أدّى إلى بروز قوى جديدة، ولذا فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ماهي إلا مرحلة انتقالية في النظام الدولي، مشكلاً تحولات بدأت ترسّخ لنظام دولي جديد مكوّنا من حضارات وهي حضارة الغربية، الكونفوشيوسية، الهندية، اليابانية، الاسلامية فهذه الأخيرة هي التي تشكل السمة الأساسية للنظام العالمي الراهن، ويكوّن صراع الحضارات من أجل البقاء والتأثير والهيمنة.

لهذا فسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات الأحداث العالمية من خلال ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ويعتبر اقراراً لنمط الأحادية القطبية بفرضها قيم وضوابط تسير العلاقات الدولية، كما تحولت طبيعة الهيكلة الدولية من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية حيث حدث تغير في ترتيبات القوى في العالم ليصل إلى بنية العلاقات الدولية وتوزيع جديد للمسؤوليات الدولية بحيث أصبح العالم يتجه نحو التشكل من جديد بما تفرضه القوى الجديدة من ترتيبات وتغيّر في السياسات العالمية التي أصبح لها مساران هما:

أولا: المسار العملي في تشكيل السياسة الدولية على أساس مسارات ثقافية وحضارية.

ثانيا: مسار القوة والصراع هو المحور الذي تدور حوله السياسية العالمية في ظل بنية النظام الأحادي.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للإشكالية:

إلى أي مدى ساهمت المؤشرات والاتجاهات في بلورة نظام دولي جديد؟

يتفرع عن هذه الاشكالية البحثية الأسئلة التالية:

- ماهي مؤشرات تراجع الأحادية القطبية في النظام الدولي؟
- ماهي معالم وأبعاد التغير في النظام الدولي؟

للإجابة عن الإشكالية البحثية نطرح **الفرضيات** الآتية:

- **كلما قلّ صراع الفاعلين الدوليين يقلّ احتمال الحرب ويزداد الاستقرار في النظام الدولي، فكلما قلّ الصراع الوحدات يسهل التعاون والحوار؛**
- **كلما زاد عدد الفاعلين الدوليين وتعدد التكتلات الاقليمية يزيد من استقرار النسق العالمي ويزيد من حجم التفاعل والتعاون بين الدول ويقلل من الصراعات والحروب الشاملة؛**

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية حيث تصبو إلى محاولة البحث في تفاعلات القوة في بنية النظام الدولي وصولاً إلى متغيرات المرحلة الراهنة من خلال إبراز ملامح التغير في العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة: التمكن من فهم السمات ومؤشرات التحوّل في النظام الدولي، وتوضيح واقع النظام الدولي بعد الأحادية القطبية وتبيان أهم ملامح وأبعاد ومعالم واتجاهات التغير في بنية النظام الدولي.

منهج الدراسة: تستند الدراسة إلى اقتراب النسق الدولي الذي يعتمد في تفسيره لطبيعة النظام الدولي في مرحلة معينة على عدد الفاعلين فيه، وطبيعة العلاقة بينهم والتي تعكس بدورها درجة استقرار النسق واحتمالات الصراع والنزاع في ظل توظيف الفاعلين للقوة في علاقاتهم الدولية.

وقصد الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاورين أساسيين، نتطرق في المحور الأول إلى مؤشرات تراجع الأحادية القطبية، حيث نتطرق في الفرع الأول إلى سمات ومؤشرات التحول في النظام الدولي، وفي الفرع الثاني إلى النظام الدولي في ظل الأحداث الراهنة، في حين انصب المحور الثاني على ملامح أبعاد التغير في النظام الدولي، حيث نتطرق في الفرع الأول إلى اتجاهات النظام الدولي الجديد، وفي الفرع الثاني إلى سماته ومعالمه وفي الفرع الثالث إلى التغير في النظام الدولي والدور الروسي وفي الأخير خلصت الدراسة إلى نتائج وخاتمة.

المبحث الأول: مؤشرات تراجع الأحادية القطبية وبروز التعددية القطبية:

إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وسلوكها الأحادي أدى لبروز قوى أخرى يكون لها دور أساسي في صنع القرارات الدولية وهذه المؤشرات ستحد من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين أصبحت تحقق أعلى معدلات النّمو في العالم، بالإضافة إلى كونها قوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن، والهند أصبحت رقماً مهما في اللعبة الدولية، حيث تُعد من أكثر الدول كثافة سكانية وتشكل مع ماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية قوى آسيوية صاعدة تحقق تطورا ونموا جيدا، أما روسيا الفيدرالية عادت إلى واجهة اللعبة الدولية من جديد بعد ترتيب أوضاعها الداخلية والاقليمية فهي تسعى إلى الريادة لما تمتلكه من مقومات وثروات تجعلها دولة قوية في السباق الدولي والحرب الروسي على أوكرانيا مؤشر على ذلك لتغيير الخارطة الجيوسياسية الدولية من جهة ودعوى للعدول على عملة الدولار في التجارة الدولية من جهة اخرى، والاتحاد الأوروبي الذي يشكل تحالفاً قويا يحاول الخروج من الهيمنة الأمريكية ويكون له دور واستقلالية في عملية صنع القرارات الدولية.

المطلب الأول: السمات والمؤشرات التحول في النظام الدولي:

نلاحظ أن الأحادية القطبية بدأت تتراجع مما قد يؤدي لتهيئة الساحة الدولية لبروز نظام متعدد الأقطاب اقتصاديا من خلال التكتلات الإقليمية، قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقطابه، وهذا ما قد يساهم في استقرار النظام العالمي بشكل كبير.

وقد طرأت تغيرات على الشرعية الدولية في النظام الدولي الجديد، ويقصد بالشرعية الدولية احترام وتطبيق جميع قواعد القانون الدولي في العلاقات والتفاعلات بين الدول (**محروس، 1995، ص15**)؛كما طرأت تغييرات في المبادئ التي جاءت بها صلح واستفاليا 1648 منها: مبدأ السيادة الوطنية حيث تحولت من السيادة المطلقة إلى السيادة المقيدة وقد يتجه العالم إلى عالم دون سيادة؛ وكذا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي تحول إلى حق التدخل ثم إلى واجب التدخل بسبب عدة اعتبارات وحجج متعددة تتيح للأمم المتحدة والقوى الكبرى التدخل في الشؤون الداخلية للدول والضغط عليها والتهديد باللجوء إلى مجلس الأمن وتفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة العسكرية (**حداد، 2000، ص285**).

بروز ازدواجية في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القضايا العالمية بصفتها القوة الوحيدة التي تقود النظام العالمي الجديد، ويظهر جلياً في تعاملها مع الأزمات منها: العراق، أفغانستان، البوسنة والهرسك وسوريا وليبيا واليمن حيث خالفت جميع الدول بما فيها حلفائها التقليديين وتصرفت ضد الشرعية الدولية أما في بعض الحالات والنزاعات تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرارات الأمم المتحدة التي تلزم انسحاب الاحتلال الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة، إذن هي ازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية وفق ما تحققه المصلحة الأمريكية وتنفيذ سياستها.

قد تحول الصراع في النظام الدولي الجديد حول مصادر الطاقة خاصة بهدف السيطرة على المواد الأولية والاقتصادية، وأصبح المعيار الاقتصادي هو الذي يرسم قوة الدولة ويحدد وزنها وثقلها في العلاقات الدولية.

فقد كرس النظام العالمي الجديد واقعاً جديداً في العلاقات الدولية تمثل في توازن المصالح والنفوذ بدلاً من توازن القوى، حيث اختلاف بعض الدول مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية مقابل اعترافها بمناطق النفوذ والمصالح، وهذا ما يكرس سيطرة الدول الكبرى اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في ظل نظام عالمي جديد مُعولم.

إن التغيرات في أولويات النظام الدولي من خلال مشاركة دولٍ في الحرب ضد الارهاب بدعوة أمريكية يبيّن أننا بصدد نظام دولي تعددي هرمي، انطلاقا من فرضية مفادها: أن وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك في تسيير وتوجيه النظام الدولي مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية، المشاركة في المصالح والأدوار والكلفة مع وجود طرف يتولى دوراً قيادياً وبذلك لا تكون قيادة العالم لدولة معينة بل مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى التفاعلات النظام الدولي.

ينطلق أنصار التعددية القطبية في بنية النظام الدولي، من فكرة مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي، بحيث لا توجد دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب قوة عظمى في النظام الدولي، وفي هذا الصدد يؤكد "بدران ودودة" أن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق في بعض عناصر القوة

العسكرية وجاذبية الأفكار وعلاقات الصداقة والتحالف وانتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم، إلاّ أنها من ناحية الاقتصادية تعاني مشاكل وعدة أزمات (**بدران، 1995، ص28**)، وحسب "وليد عبد الحي" إن مؤشرات تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل فيما يلي (**عبد الحي،2012، ص113**):

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري في عدة مناطق من العالم.
- تراجع فائض الانتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية.
- ارتفاع الفرق بين الدخل الطبقات بشكل عالي.
- تراجعها إلى مرتبة 29 بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

ونستنتج: من هذه المؤشرات ما يلي: أولاً: تراجع في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيا: أنها لم تنجح في قيادة العالم ما بعد الحرب الباردة.

ويؤكد "سيميناتور"Seminatore" أن النظام الدولي الراهن يتجه نحو تعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسبه من خلال النقاط التالية (**Imerio, 1996, p 605**):

- غياب قيادة معترف بها وغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أو فكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو العزلة، وتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية.
- الحكم المتعدد الأطراف، الممارسة الجماعية في تسيير النظام الدولي الراهن.
- إن بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة ليس نظام أحادي القطب عكس ما روّج له المسؤولين الأمريكيين في أوائل القرن العشرين.

أما "ناصيف يوسف حتى" يحدد السمات اللازمة حتى يترسخ نظام متعدد الأقطاب، وهي:(**حتى، 1994، ص110**):

- مزيداً من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاماً مع قدرات الدول الأخرى.
- تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسية على ديناميكية التعاون والتنافس.
- عودة روسيا لدورها مع تنامي قدراتها الاقليمية والدولية وتوسع حلف النانو شرقا نحو الأراضي الروسية يحتم عليها التعاون الاقتصادي والسياسي وفي مجال النووي وقضايا الأمن.
- استقرار الدور الصيني في التحول الحاصل في العلاقات الدولية.
- يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي مثلاً أوروبا، وعدد من الدول الآسيوية، وقد تبرز أقطاب أخرى تعمل كل منها في إطار مجال إقليمي محدد.

تستنتج أن النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية خاصة من الناحية الاقتصادية ببروز تكتلات إقليمية وكذا بروز مواقف مناهضة لسياسة الأمريكية في عدة قضايا منها: المناخ وحقوق الانسان.

المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل الأحداث الراهنة:

إن النظام الدولي له هيكل يتحدد من خلاله شكل القوة والنفوذ والعلاقات السائدة، وكذا اختلاف وتفاوت القدرات وسلوك الوحدات السياسية داخل النظام، حيث يوجد داخل بنية النظام الدولي ثلاث مستويات وهي:

- المستوى الأول: يضم الدول الكبرى أو العظمى، وهو المستوى الأعلى، وهي دولا لها وزنها والقدرة على قيادة العالم.
- المستوى الثاني: يضم دولا لها وزنها داخل النظام الدولي، لكن ليست لها القدرة على قيادته.
- المستوى الثالث: يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

ومنه نلاحظ أن الهياكل الرئيسية للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره حتى الوقت الراهن تتمثل في:

- **التعددية القطبية:** تتميز بوجود عدة دول كبرى أو عدة أقطاب، لديها موارد وقدرات وامكانيات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير على العلاقات الدولية في عدة مجالات: العسكرية، الاقتصادية والسياسية.
- **الثنائية القطبية:** تتميز بتركيز القوة والنفوذ لدى قوتين أو قطبين، وبوجود صراعات ونزاعات بين القطبين حيث يوظف كل منهما ايديولوجيته كأساس لإقامة تحالفات سواء عسكرية أو اقتصادية، وهذا النموذج كان سائدا إبان الحرب الباردة.
- **الأحادية القطبية:** تتميز بتمركز القوة والقدرات وامكانيات العمل الدولي المؤثر في دولة واحدة مهيمنة ومسيطرة على النظام الدولي، حيث يكون لهذا القطب من الموارد والامكانات والقوة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية ما يؤهلها لفرض إرادتها ونفوذها على الوحدات السياسية في النظام الدولي.

تتحدد بنية النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة على الجانب السياسي بل تتعدى إلى القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية، وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد عن القوى الأخرى بوضع تتجمع فيها الأنواع الثلاث من القوة، وهذا الوضع أدى بوصف بنية النظام الدولي في المرحلة الراهنة بالأحادية القطبية، فاليابان مثلاً قوة كبرى اقتصاديا وتكنولوجيا ولكن ليست كذلك لا سياسيا ولا عسكريا، الصين والهند قوتين إقليميتين بالأساس لم ترقى إلى قوة عالمية، ونفس الأمر بالنسبة لروسيا وفرنسا وبريطانيا حيث كل واحدة منهم تحوز على بُعد أو أكثر من أبعاد القوة. (**السيد، 2017**).

ولعل السمات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن من خلال تفوقها من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية والقوة السياسية وامتلاكها لتصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي وعدم وجود تصور بديل، بل اتفاقها ولو نسبيا

مع بعض الدول في الأهداف مع اختلاف في الأدوات والوسائل التنفيذ، وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية الخبرة في مجال تسيير العلاقات الدولية والتعامل مع الأزمات الدولية وحيازتها على شبكة واسعة من المؤسسات البحثية التي تعمل مع أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة العلاقات الدولية.

وكذلك تمثل أحداث 11سبتمبر2001 نقطة تحول مهمة من أجل تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية والنظام الدولي بصفة عامة، وتغيير في الأنظمة بعض الوحدات السياسية التي تشكل النظام الدولي على النحو الذي يكرس الأحادية القطبية الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها وهيمنتها على النظام الدولي، فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ الحرية" معيارا لسياسة التغيير النظام الدولي حتى لو كان على حساب عدم احترام عدة مبادئ منها: مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ احترام الحدود الاقليمية للدول، ويتم ذلك كله في إطار ما يسمى بالشرعية الدولية بالمفهوم الأمريكي أو بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مباشرة، وبناءً عليه هناك تحول في أولويات وقضايا النظام الدولي الجديد خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001 حيث ارتبط مفهوم الإرهاب بالتصور الأمريكي وكذا بأولويات الخطر الذي يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية والأمن الدولي، وما يجعل الارهاب الدولي من الأولويات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتصنيف بعض الدول محور الشر، الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض الدول الحلفاء، الصراعات والنزاعات الاقليمية التي تؤدي إلى استمرار التهديد للأمن.

إرهاصات التحول في النظام الدولي: إن التحولات في النظام الدولي تحدث من خلال التطور في ميزان القوى الدولية أو باختلال ميزان القوة لصالح قوة عظمى أو بوجود عدة قوى متوازنة.

وفي ظل الحديث عن وجود ارهاصات في النظام الراهن من الأحادية القطبية إلى التعددية أو اللاقطبية التي لاتزال في طور التشكيل، فإن أهم هذه الارهاصات التي يمكن أن تؤكد وجود هذا التحول يكمن في سلوك الدول ذات قدرات التي تمكنها من اعتبارها قوة عالمية لها مكانتها على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: ملامح أبعاد التغير في النظام الدولي:

تتسارع التطورات التي تشير إلى تغير جوهري في بنية النظام الدولي نحو التعددية الاقتصادية، وهو تحدي واضح للنظام أحادي القطبية الأمريكي، وتحرك نحو تغيير من جانب من الدول خاصة روسيا والصين وهو أمر يبدو طبيعي من خلال تتبع تاريخ العلاقات الدولية، كما تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى بدا جليا عن إمكانية وصول الصين إلى قيادة العالم، وأطلق البعض على القرن الحالي "القرن الصيني" وهناك توقعات بوصول الصين لقيادة النظام الدولي عام 2025،وهناك من يلاحظ صعود الصيني وبروزها على الساحة الدولية كقوة أولى في النظام العالمي بحلول عام 2050 (**جودة، 2010، ص95**).

يقول المفكر "ريتشارد هاس" أن العالم يتجه إلى نظام اللاقطبية، يعني ولادة نظام مؤقت جديد، بالعودة إلى التاريخ لاحظ أن القرن الماضي بدأ بنظام متعدد الأقطاب ثم نظام ثنائي القطبية ثم دخل النظام العالمي إلى مرحلة الأحادية القطبية الأمريكية، أما في المرحلة الراهنة حدث نوع من التشتيت للنفوذ العالمي الأمر الذي يشكل بداية المرحلة الانتقالية وهي مرحلة اللاقطبية وذلك بسبب السمة الرئيسية لطبيعة العلاقات لا تسيطر عليه قوة واحدة منفردة أو بضعة دول وإنما عشرات الفاعلين على الساحة الدولية ممن يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة، وهذا ما يُعد تحولاً بنيويا عن مراحل العلاقات الدولية السابقة. (**رشوان، 2007، ص100**).

استطاعت مجموعة من القوى الصاعدة تحجيم الولايات المتحدة الأمريكية وعرقلة حركتها في مواقف عدة منها: أزمة أوسيتا الجنوبية عام2008، والأزمة السورية التي بدأت عام 2011، والأزمة الأوكرانية التي بدأت عام 2013، والأزمة الليبية التي بدأت منذ 2011 ومازالت تداعياتها إلى غاية 2021.

المطلب الأول: أبعاد النظام الدولي:

تتمثل أبرز ملامحها في ثلاث أبعاد أساسية، وهي (**الشيخ، 2015، ص120**):

أولها: تغير خريطة القوى الاقتصادية العالمية: بظهور قوى صاعدة خارج إطار القوى التقليدية بحيث يميل ميزان القوة الاقتصادية لصالح الدول الآسيوية خاصة الصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد عالمي وهناك أيضا اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا وإندونيسيا التي تعد طفرة تنموية

في المنطقة وتعمل على تطوير خارطتها العسكرية، فمثلاً الصين تعتبر ثاني أكبر إنفاق عسكري عالمياً من خلال الصناعات العسكرية وتطوير تكنولوجي في هذا المجال، وهناك دول نووية في المنطقة. (**أسامة،2015، ص65**).

ثانيها: التقسيم العالمي على أساس مصلحي براغماتي: يقوم التقسيم العالمي الجديد على أساس تقارب المصالح والرؤى البراغماتية وليس على أساس ايديولوجي، حيث تضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية والدول الآسيوية، وتضم الكتلة الثانية روسيا والصين وبعض الدول الآسيوية والدول أمريكا الجنوبية والدول الافريقية، ويمكن إدراج بعض الأمثلة عن بعض التجمعات والتكتلات والتحالفات منها: مجموعة "بريكسBRICS" التي تضم كل من: روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب افريقيا، أكبر تجمع اقتصادي بإمكانيات ومقومات كبيرة، وهذه بعض المعطيات: يبلغ إجمالي الناتج المحلي21% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك ما بين 30% إلى 60% من مخزون العالمي لمختلف الموارد، وهناك أيضا منظمة "شنغهاي للتعاون والتنسيق الأمني" التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، وقد عكست قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "آبيك" ببكين أحد أبعاد هذا الانقسام حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على مبادرتها بعنوان: "الشراكة عبر المحيط الهادي" التي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين اثنى عشر دولة وهي: استراليا، الولايات المتحدة الأمريكية،بروناي،تشيلي،كندا،ماليزيا،المكسيك،نيوزيلندا،بيرو،سنغافورة،فيتنام واليابان، وتم استبعاد كل من روسيا والصين، فقد اعتبرت روسيا الفيدرالية المبادرة كمحاولة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هيكلية تعاون اقتصادي إقليمي الذي يعود بالمنفعة عليها، وترى روسيا أن إقامة تعاون اقتصادي تجاري فاعل بين دول المجموعة دون لاعبين إقليميين كبيرين مثل: روسيا والصين، هو أمر مستبعد وغير ممكن.

إن التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين يُعتبر مؤشراً مهماً على الاستقطاب الدولي الجديد، فقد تم توقيع اتفاقيات مشتركة للتعاون في مختلف المجالات في إطار تنويع الأسواق حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية منها: إمدادات الطاقة إلى الصين، واتفق البلدان على مقايضة عملتي الروبل الروسي والليوان الصيني واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية كبديل عن

عملة الدولار الأمريكي وسيكون لنجاح التجربة تداعيات على النظام الاقتصادي المالي الراهن – نظام بروتون ودوز الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية– ونظام الجديد ليس نظام جامداً بل يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحي.

ثالثها: روسيا كقوة تحدي: إن التراجع في الدور الروسي الاقليمي والمكانة الدولية وقبولها بالقيادة الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام دولي جديد وتسليم بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والاقليمية والذي مس بشكل مباشر بالمصالح الروسية ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التدخل الأمريكي وحلف الناتو في صربيا 1999،حيث تعتبر صربيا امتداد روسيا العرقي والديني والثقافي في أوروبا، وتوسع النفوذ الأمريكي الاقتصادي والعسكري والسياسي في الجمهوريات السوفياتية السابقة التي تعتبر ضمن المجال الحيوي الروسي، إلاّ أن روسيا لم ترض بذلك وإصرارها على إعادة مكانتها الدولية ووضع حد للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية؛ بدأت روسيا في استعادة مكانتها وموقعها ضمن مصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديا وعسكريا ومنه تغيير قواعد إدارة العلاقات مع الدول الغربية وفق المصلحة والمكانة الروسية لتسيير الأزمات والقضايا الدولية والاقليمية.

الفرع الأول: اتجاهات النظام الدولي الجديد:

الاتجاه الأول: أن النظام الدولي يقوم على كيفية توزيع القدرات وترتيب الوحدات في النظام الدولي، هناك فريق صنّف هذه القدرات على أنها قوة عسكرية مهيمنة تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع، أما الفريق الثاني يرى أن بنية النظام الدولي هو متعدد الأقطاب، ويعود ذلك لتراجع القوة الاقتصادية الأمريكية أمام التكتلات الاقتصادية الصاعدة، منها البريكس. **(القطري، 2014، ص40)**

الاتجاه الثاني: ينطلق من التمييز بين مستويين للتحليل هما المستوى الاستراتيجي العسكري الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بموقعهما العالمي المتميز، **(مطر هلال، 2001، ص41)** وفي المستوى الثاني هو الاقتصادي هو نظام متعدد الأقطاب. **(الشرعة، 2010، ص10)**.

الاتجاه الثالث: من الناحية الفكرية هناك مدرستين في العلاقات الدولية تتعارضان في فهم الاتجاهات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، الأولى المدرسة الواقعية الجديدة "كينث والتز" التي تركز

في التغير على مستوى الفاعل الدولي وبالتالي لا يوجد تغير على مستوى النظام الدولي وحتى وإن وُجد فهو تغير محدود ولن يؤثر بشكل حاسم في استقرار بنية الدولية، ويؤكد "مايكل هاس" بأن النظام الدولي أحادي القطبية وأكثر استقرارا بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، أما المدرسة الثانية فهي تتجه إلى أن النظام الدولي يشهد التغير في العمق، وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة التي لم تعد الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، (**القطري، 2014، ص42**)؛ وبالتركيز على متغير القوة فهناك من يحلل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته، فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية وفريق آخر يركز على عناصر القوة الاقتصادية والسياسية.

نستنتج أن اتجاهات النظام الدولي الجديد ما بعد الحرب الباردة في إطار التشكل ولم تبرز معالمه النهائية فهو نظام هجين بين الأحادية القطبية السياسية والتعددية القطبية الاقتصادية.

الفرع الثاني: سمات ومعالم النظام الدولي الجديد:

يمكن إبراز العديد من السمات والمعالم لطبيعة النظام الدولي الجديد وهي كما يلي:

1. **عدم الاستقرار:** تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بزيادة الصراعات والنزاعات في الشرق الأوسط وافريقيا وأوروبا وعلى سبيل المثال: العراق، اليمن، سوريا، ليبيا وأوكرانيا وتداعياتها على النظام الاقليمي والدولي بالإضافة إلى الأزمة المالية "الرهن العقاري" سنة 2008.
2. **الاعتماد الدولي المتبادل:** تتميز العلاقات الدولية بتشابك المصالح وتداخل الحاجيات نتيجة التقدم والتطور التكنولوجي والعلمي، مما أوجد ضرورة الاعتماد الوحدات الدولية لإشباع حاجاته في عدة مجالات، وهذا ما يؤدي إلى تفاعلات تعاونية. (**خيري، 2010، ص23**).
3. **عدم التجانس:** النظام الدولي يتكون من وحدات سياسية متباينة ومختلفة في الامكانيات والقدرات والحجم والقوة وفي مجال توزيع الثروة والقوة، وهذا التنوع أوجد شبكة معقدة من التفاعلات حيث أصبح من الصعوبة ضبطها كالوحدات الدولية العظمى المهيمنة وزيادة نشاط المنظمات الاقليمية.
4. **معضلة الأداء:** وتتمثل بتنازع الاختصاص السيادي بين وحدات النظام الأساسية (الدول) ومؤسساته المختصة بالحفاظ على استقراره، وهذا يظهر عندما تتعارض قرارات

الأمم المتحدة مع سياسات الدول الكبرى، فالمصالح والتوازنات الدولية هي التي تعلو فوق القانون الدولي، مما يجعل التنظيم الدولي قاصراً في أدائه ووظائفه (**الخزرجي، 2006، ص207**).

5. **تعدد الفاعلين الدوليين:** إن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متزايد أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تجاهلها، وعدم الدخول في صراع مع مصالح هذه القوى، بل محاولة ايجاد نقاط تلاقي لاحتواء القوى الصاعدة خاصة الصين، وليس لإعادة تشكيل النظام متعدد الأقطاب. (**Drezner, 2007, p25**)

الفرع الثالث: التغير في النظام الدولي والدور الروسي:

إن أهمية الدور الروسي الاقليمي والعالمي ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية ولا مواردها الاقتصادية والقدرات العلمية والتكنولوجيا لكن تحتل مكانة بسبب أيضا ما شهده عام 2000م من استراتيجيات وخطوات تجاه الاصلاح للعودة للسياسة العالمية، إلاّ أنه مازالت المواقف الروسية لها تأثيرات على مجلس الأمن – حق الفيتو– فقد تبنت روسيا العديد من المواقف في سياستها الخارجية أدت إلى إحياء الآمال والتطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم، وتعتبر المواقف الروسية في الشرق الأوسط بوجه خاص وفي العديد من المناطق منها: ليبيا وافريقيا وآسيا، دليل على ذلك. (**سلامة، 2016، ص56**).

إن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين «زاد من فاعلية الدور الروسي مما كان يعانيه من تدهور الأوضاع الداخلية التي انعكست على الأداء في المجال الخارجي، واستعادة روسيا مكانتها الاقليمية والدولية كانت من أولويات السلطة الروسية لتعود حقيقة فاعلاً قويا على الساحة الدولية، وهو ما حدث بالفعل في عهد الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين «بعد 2006، مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن العالم في طريقه ليشهد حرباً باردة جديدة؛ وفي هذا الصدد يعتبر "**إيفغيني بريماكوف**" أن روسيا بدأت عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها تتميز بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، يرى "**إيفغيني بريماكوف**" أن الرئيس "بوتين فلاديمير" عمل على أمرين أساسيين هما:

الأمر الأول: هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات الطبيعية، فيعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم.

الأمر الثاني: هو العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى دورها على الساحة العالمية، وكذلك وضع توجهات جديدة ضمن السياسة الخارجية الروسية لفرض الاحترام كقوة لها مكانتها ودورها العالمي. (**الأصفهاني، 2000، ص165**).

ويمكن إبراز أهم ملامح التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية فيما يلي (**شلبي،2009، ص258**):

1. العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل وأنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية.
2. معارضة السياسة الأمريكية ومنها: الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م بدون موافقة مجلس الأمن الدولي، يعني العمل ضمن الشرعية الدولية ووفق ميثاق الأمم المتحدة.
3. الانتقاد الروسي للسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الجانب والمطالبة بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وتقوية دور القانون الدولي.
4. عارضت روسيا إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخي ومحطة الرادار في بولونيا وجمهورية التشيك، حيث اعتبرته موجه ضد روسيا مباشرة وليس ضد إيران كما تدّعيه أمريكا.
5. تتجه روسيا إلى تقليص النفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى، ومطالبة بسحب القواعد العسكرية الأمريكية من أوزبكستان وقرغيزستان وهو ما نجحت به روسيا من خلال علاقاتها الجديدة مع هذه الدول.
6. بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية روسية–صينية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان، وشمل مد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين مع السعي لإعطاء المنظمة بُعد عسكري.
7. سعي روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول رابطة الدول المستقلة من خلال عدة أساليب منها الدبلوماسية القسرية، خاصة مع الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها

الخارجية، فقد نجحت روسيا في إعادة دول آسيا الوسطى إلى نفوذها من خلال دعمها ضد الحركات السياسية المحلية المعارضة وتقوية علاقاتها المؤسسية والأمنية والاقتصادية معها.

8. قيام روسيا بدور فعّال في منطقة الشرق الأوسط من خلال سياسة المبادرات إزاء قضايا المنطقة.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى إبراز سعي القوى الاقليمية منها روسيا والصين إلى تغيير النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب، فأنشأت بعض الدول تحالفات كمنظمة شنغهاي ومجموعات كمجموعة البريكس ساهمت في ترسيخ ملامح تحول في النظام الدولي، من خلال مجابهة القوة الأمريكية ووضع حد لسلوكياتها الأحادية التي تشكل تجاوزا لميثاق منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي والاعراف الدولية ومنعطف خطير في العلاقات الدولية الذي يشكل تهديد للأمن والسلم الدوليين، كل هذه المعطيات وغيرها سمحت بفتح المجال أمام روسيا الفيدرالية والصين الشعبية لإعادة رسم نظام دولي جديد يتجه شيئا فشيئا نحو تكريس نظام متعدد الأقطاب.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- توفيق حسنين، (1992). النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات، القاهرة: مركز بن خلدون.
- حداد ريمون، (2000). العلاقات الدولية، ط1، بيروت دار الحقيقة.
- الخزرجي تامر كامل، (2005). العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- سليم محمد السيد، (2002). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عبد الحليم، أميرة محمد، (2003). النظام الدولي الجديد، القاهرة: دار الأهرام للنشر.

- فرج أنور محمد، (2000). المركزية الغربية من التمركز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر، الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية.
- قبسي هادي، (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين المدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- لا سيل ديفيد، (1994). الصراع بين القطبين الأسباب والنتائج، ترجمة: علي أحمد العوني، دمشق: دار العرجون.
- متولي رجب عبد المنعم، (2003). النظام الدولي الجديد، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.
- واكيم جمال، (2012). صراع القوى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- يسين السيد، (2004). الامبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **الأطروحات:**

- حمد محمود خليفة جودة محمد، (2015). أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- **المقالات:**

- بدران ودودة، (1995). مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، مجلة عالم الفكر، العدد 3 -4، يناير/ مارس/ أبريل/ يونيو.
- حتى ناصيف يوسف، (1995). أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد 23 العدد 3و4.
- الشرعة على عواد، (2010). التغير في النظام الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مجلة دراسات مستقبلية، عدد15، القاهرة: جامعة أسيوط.
- كاظم نعمة هاشم، (1993). عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب آفاق عربية، السنة 18، العدد 40.

- كيبش عبد الكريم، (2002). نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الانسانية، العدد 17.
- الوغليسي محمد، (2015). الأزمة الأوكرانية جذورها خلفياتها ومستقبلها، مجلة البيان السعودية، العدد الثاني،18 مارس.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- **Periodicals:**

-Daniel W. Drezner, (2007). The New World Order, Foreign Affairs, March/April.
http://www.Foreignaffairs.com

-Joseph Ney, (1996). Challenges for American Policy, Dialogue: N° 94. 4/91. Seminatore, Imerio, les Relations Internationales de l'après-guerre froide : une mutation globale, études internationales : volume XXVII, N°03, Septembre.